نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد العالمي

لاغارد تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل ليصبح عام 2012 "عاما للاستشفاء"

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

23 يناير 2012

مصنع للصلب في مدينة سالزغيتر الألمانية. صرحت السيدة لاغارد في برلين بأن أوروبا تحتاج إلى زيادة التنافسية وتعزيز النمو طويل الأجل (الصورة:Fabian Bimmer/Newscom)

- أوروبا تحتاج إلى نمو أقوى وحواجز واقية أكبر واندماج أعمق
- يجب اتخاذ خطوات أيضا لدعم الاقتصاد في الولايات المتحدة واليابان والصين
- الصندوق يهدف إلى زيادة طاقة الإقراض بقيمة تصل إلى 500 مليار دولار

دعت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء جماعي عاجل لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الدخول في حلقة من الهبوط المتواصل.

وقالت السيدة لاغارد في كلمة ألقتها أمام المجلس الألماني للشؤون الخارجية في بريلين: "كلما انتظرنا، ازداد الموقف سوءا. والحل الوحيد هو أن نمضي قدما يدا بيد. فمستقبلنا الاقتصادي الجماعي يعتمد على هذا التوجه. ومن هذا المنظور، يجب أن يكون عام 2012 عاما للاستشفاء."

وأوضحت السيدة لاغارد العناصر الرئيسية في أي مسار قادم للسياسات، فقالت إن أوروبا، وهي البؤرة التي تتركز فيها المخاوف العالمية، تحتاج إلى نمو أقوى وحواجز واقية أكبر واندماج أعمق، لكنها أضافت أن الاقتصادات الأخرى لها دور مهم أيضا في استعادة النمو العالمي المتوازن. وعن العنصر متعدد الأطراف قالت إن الصندوق مستعد لتقديم المساعدة وإنه يسعى لزيادة موارده المخصصة للإقراض بما يصل إلى 500 مليار دولار.

وقالت سيادتها "إننا نفهم جميعا أن هذه لحظة فارقة. فالأمر لا يتعلق بإنقاذ بلد واحد أو منطقة واحدة. إنما بإنقاذ العالم من دائرة من الهبوط الاقتصادي المتواصل".

وتشير تقديرات الصندوق إلى إمكانية أن يبلغ الاحتياج العالمي للتمويل الإضافي تريليون دولارا في السنوات القادمة، وهو ما يستطيع الصندوق المساعدة في توفيره عن طريق موارد الإقراض الإضافية. وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "المسار التعاوني يعني أن كل البلدان يجب أن تعمل معا وفق تشخيص مشترك للوصول إلى حل مشترك،"

مضيفة أن الصندوق يمكن أن يدفع للوصول إلى مثل هذه النتيجة التعاونية عن طريق التحليلات والمشورة التي يقدمها بشأن السياسات، إلى جانب تقديم التمويل عند الحاجة.

وقالت السيدة لاغارد": "أنا مقتنعة بأنه يتعين علينا زيادة طاقة الإقراض المتاحة للصندوق"، مضيفة أن الهدف هنا ليس توفير موارد مكملة للموارد التي ستعرضها أوروبا، وإنما أيضا تلبية احتياجات أي بلدان أخرى في أي مكان في العالم تكون قد تأثرت بتداعيات الأزمة. وقد تعهدت بلدان منطقة اليورو بالفعل بتقديم تمويل جديد للصندوق بقيمة تصل إلى 200 مليار دولار.

معالجة الأزمة في منطقة اليورو

قالت السيدة لاغارد إن قادة بلدان منطقة اليورو السبعة عشر اتخذوا بالفعل خطوات مهمة للقضاء على أزمة الديون السيادية التي أضعفت الثقة في الأسواق المالية العالمية.

ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الاتجاه إنشاء "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي"/"آلية الاستقرار الأوروبية"، والاتفاق على منهج منسق لإعادة رسملة البنوك وإنشاء مجلس للمخاطر النظامية، وإجراء إصلاحات في الحوكمة لفرض الانضباط المالي بدرجة أكبر وأكثر فعالية، وصدور قرار البنك المركزي الأوروبي بتوفير السيولة طويلة الأجل للبنوك.

وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "يجب التنويه بهذه الخطوات الرئيسية. لكنني لست أول من يرى أن هذه التحركات ما هي إلا أجزاء، أجزاء فقط، من حل شامل."

وهناك ثلاثة أمور حتمية تتطلبها استعادة الثقة الكاملة، وهي تحقيق نمو أقوى وحواجز واقية أكبر واندماج أعمق.

نمو أقوى

مع التباطؤ الحاد في اقتصاد منطقة اليورو، بدأ التضخم يتراجع بالفعل، مما ينشئ خطرا كبيرا هو احتمال هبوط التضخم إلى أقل بكثير من المستوى المستهدف لهذا العام، ومن ثم تزداد أعباء الديون ويلحق المزيد من الضرر بمعدلات النمو. وقالت السيدة لاغارد إنه لهذا السبب سيكون من المهم زيادة التيسير النقدي وتنفيذه في الوقت المناسب للحد من هذه المخاطر.

وأضافت أن "النمو الأقوى معناه أيضا أن تُمنَع البنوك من تحويل المسار إلى الاتجاه العكسي، أي تقليص الائتمان في مواجهة ضغوط السوق. فينبغي أن تركز الحلول على زيادة مستويات رأس المال ــ بدلا من تخفيض الإقراض ــ لتكون السبيل إلى زيادة نسب رأس المال."

وبالنسبة لسياسة المالية العامة قالت السيدة لاغارد إن هناك عدة بلدان لا خيار أمامها سوى التقشف الشديد والعاجل. ولكن هذا لا ينطبق على الجميع. فهناك مجموعة أساسية كبيرة من البلدان يمكن أن يكون التصحيح المالي فيها أكثر تدرجا."

ومما يشكل أهمية قصوى أيضا إجراء الإصلاحات الهيكلية التي تمثل ركيزة لدعم التنافسية والنمو طويل الأجل.

حواجز واقية أكبر

كذلك أهابت السيدة لاغارد بصناع السياسات الأوروبيين أن ينشئوا حاجزا واقيا أقوى. فبدون هذا الحاجز يمكن أن يصل الأمر ببلدان مثل إيطاليا وأسبانيا، القادرتين في الأساس على سداد ديونهما، إلى الدخول في أزمة ملاءة من جراء تكاليف التمويل غير العادية ــ وهو تطور حذرت من عواقبه المدمرة على الاستقرار النظامي. وقالت السيدة لاغارد إن "إضافة موارد حقيقية كبيرة إلى الموارد المتاحة حاليا عن طريق تحويل "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" إلى "آلية الاستقرار الأوروبية"، والتوسع في حجم آلية الاستقرار الأوروبية، وتحديد جدول زمني واضح وموثوق لإدخالها حيز التنفيذ، كل ذلك سيساعد كثيرا في تحقيق الهدف."

ومن الضروري أيضا أن يتخذ البنك المركزي الأوروبي إجراء لتوفير دعم السيولة اللازم لاستقرار أسواق التمويل المصرفي والدين السيادي.

وفي نفس السياق قالت السيدة لاغارد: "يجب أيضا أن نكسر الحلقة المفرغة التي تضر فيها البنوك بالكيانات السيادية والكيانات السيادية بالبنوك. ويعمل هذا في الاتجاهين. فتقوية البنوك، بما في ذلك استعادة مستويات رأس المال المصرفي الكافية، تمنع البنوك من الإضرار بالكيانات السيادية عن طريق ارتفاع الدين أو الالتزامات الاحتمالية. وتمثل استعادة الثقة في الدين السيادي عاملا مساعدا للبنوك، وهي من الأطراف المهمة الحاملة لمثل هذا الدين ومن الطبيعي أن تستفيد من الضمانات الصريحة أو الضمنية من الكيانات السيادية."

اندماج أعمق

دعت السيدة لاغارد أيضا إلى زيادة التشارك في تحمل المخاطر عبر الحدود في الجهاز المصرفي لكسر حلقة التأثيرات المتبادلة بين الكيانات السيادية والبنوك. وأضافت إن "ما سيكسر هذه الحلقة في الأجل القريب هو إنشاء تسهيل على مستوى منطقة اليورو بطاقة تتيح له الحصول على حصص مباشرة في البنوك." ومن الضروري أيضا زيادة الاندماج المالي في شكل رقابة موحدة، وسلطة وحيدة لتسوية أوضاع البنوك، وصندوق وحيد لتأمين الودائع.

وأضافت السيدة لاغارد: "تحتاج منطقة اليورو إلى مزيد من الاندماج أيضا على مستوى المالية العامة ــ فمن غير المنطقي أن تكون هناك سبع عشرة سياسة مستقلة تماما للمالية العامة بجانب سياسة نقدية واحدة." وينبغي أن يكون هناك شكل من أشكال التشارك في تحمل المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، بحيث يكمل "العهد المالي" الذي اتفقت عليه قمة القادة الأوروبيين في أوائل ديسمبر 2011. وقالت السيدة لاغارد إن هناك عددا من خيارات التمويل

لدعم هذا التشارك، بما في ذلك استحداث سندات أو أذون لمنطقة اليورو، أو صندوق لاسترداد الديون حسبما اقترح المجلس الألماني للمستشارين الاقتصاديين.

بقية العالم يجب أن يقوم بدوره

رغم أن أوروبا هي بؤرة الأزمة الحالية، فإن الاقتصادات الأخرى لها دور مهم أيضا في الوصول إلى نتيجة أفضل.

وقالت السيدة لاغارد إن الولايات المتحدة عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد، باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم ومركز النظام المالي العالمي. ودعت صناع السياسات في الولايات المتحدة إلى تخفيف أعباء الديون التي تتحملها الأسر من خلال برامج تصل بالديون العقارية إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها واتخاذ إجراءات حاسمة لتخفيض عجوزات الغد دون إضعاف اقتصاد اليوم.

ويجب على اليابان، باعتبارها ثالث أكبر اقتصاد في العالم، أن تقوم بدورها أيضا عن طريق وضع خطة موثوقة لتخفيض الدين العام وإجراء إصلاحات لرفع النمو طويل الأجل.

كذلك دعت السيدة لاغارد البلدان الصاعدة والمتقدمة التي تحقق حساباتها الجارية فوائض كبيرة إلى تشجيع الطلب المحلي كوسيلة لدعم النمو العالمي. ومثال ذلك الصين التي تمتلك أكبر احتياطيات النقد الأجنبي على مستوى العالم ويحقق حسابها الجاري فوائض كبيرة. وفي هذا السياق قالت السيدة لاغارد: "الصين يمكن أن تساعد نفسها وتساعد الاقتصاد العالمي في نفس الوقت بمواصلة تحويل النمو من التصدير والاستثمار إلى الاستهلاك.

وختاما قالت السيدة لاغارد إن آفاق الاقتصاد لا تزال تدعو إلى القلق العميق، ولكن المخرج متاح. "يتعين على العالم أن يجد الآن الإرادة السياسية للقيام بما يعلم أنه واجب الأداء."